

الشرح الكبير

الأكثر منها (و) تضمن (بدفعها) لشخص (مدعيا) حال من المودع بالفتح الذي هو فاعل الدفع أي وادعى دافعها (أنك) يا مودع بالكسر (أمرته به) أي بالدفع وأنكر ربهها وتلفت أو ضاعت تفريط من القابض لها وقوله مدعيا الخ أي بلا واسطة بأن يقول أنت أمرتني بدفعها له بنفسك أو بواسطة بأن يقول له جاءني كتابك أو رسولك أو أمارتك فاشتمل كلامه على الصور الأربع (وحلفت) أنك لم تأمره أي فالضمان إذا أنكر ربهها الأمر بالدفع وحلف على ذلك ولا رجوع له حينئذ على القابض قطعاً لاعترافه أن الأمر قد ظلمه فلا يظلم هو القابض (وإلا) تحلف (حلف) المودع بالفتح (وبرء) من الضمان في جميع الصور ورجع بها على القابض لقبضه من غير مسوغ (إلا بينة) تقوم للدافع (على) ربهها (الأمر) بالدفع فلا يضمن الدافع وهذا الاستثناء من قوله وبدفعها منقطع لأن ما قبله مجرد دعوى والمراد بالبينه ما يشمل الشاهد واليمين وقوله (ورجع) الأمر (على القابض) راجع لقوله إلا بينة على الأمر ففاعل رجع عائد على الأمر لا المودع بالفتح لأنه إذا قامت له بينة على الأمر برء فلا رجوع له على القابض وهذا إذا ثبت أن القابض تعدى عليها وإلا فلا (وإن بعث إليه بمال فقال) المبعوث